

الباب السادس

مشكلة ازدياد السكان

obeikandi.com

مشكلة ازدياد السكان

تتجه بعض المجتمعات الإسلامية — وبخاصة تلك المجتمعات التي تحول. اقتصادها إلى اقتصاد اشتراكي بلشفي — إلى تنظيم الأسرة ، كوسيلة للحل. من تزايد السكان ، وللمحافظة على عدم انخفاض مستوى المعيشة على الأقل ، إن لم يحقق هذا التنظيم ارتفاعاً في هذا المستوى .

وتنظيم الأسرة يكون عادة عن طريق :

— تناول المرأة أقراص منع الحمل .

— وإجراء عملية عقم للرجل ، أو للمرأة .. تحول دون التناسل .

— تيسير الإجهاض ، والترخيص بمزاوته .

وقد تناول كتاب : « الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر — مشكلات الأسرة والتكاثر » .. هذا الموضوع من زاوية الحلال ، والحرام .. وحديثنا عنه الآن هو حديث عابر ، إذ جاء كطريق لمنع تزايد السكان ، مع أن الدولة المعنية تؤمل فيه خيراً كثيراً .

وبغض النظر عن الدعاية القوية التي تقوم بها الدولة المعنية لمشروع تنظيم الأسرة في مجتمعيها .. وبغض النظر عن النسب المتزايدة التي تأتي في الإحصائيات الرسمية — سنة بعد أخرى — تعلن نجاح المشروع .. فإن هذا النجاح إن لوحظ في وسط المثقفات أو المثقفين ، فإنه لا يكاد يرى في أوساط الفلاحين والعامية . إذ مازال مفهومهم : « الرزق على الله » مفهوماً واسعاً . ولذا : فتنظيم النسل — كطريق للحد من تزايد السكان — يثبت حتى الآن : أنه طريق بطيء في الوقت الذي لا يتعدى نجاحه دائرة ضيقة في المجتمع .

ولكن من الوسائل التي لا بد منها لمواجهة تزايد السكان — في المجتمعات

التي تخشى من هذه الزيادة على مستوى معيشة الأفراد فيها مع المحافظة على عدم انخفاض مستوى المعيشة على الأقل : تضيق « القطاع العام » فيما هو موجود الآن في النظام الاشتراكي البلشفي في المجتمع الإسلامي الذي يأخذ به.. أو إلغاؤه كلية ، مع التوسع في ملكية القطاع الخاص ، والأخذ بالنسب التصاعدية في الضرائب ، بعد تحديد حد أعلى .. وحد أدنى لدخول الأفراد .

فإلغاء الملكية الخاصة في النظام الماركسي اللينيني - أو فيما يسمى بالنظام الاشتراكي البلشفي - لم يكن طريقاً لازدهار الاقتصاد القومي ، وبالتالي لم يكن طريقاً لتحقيق ما يسميه النظام نفسه : بالعدالة الاجتماعية ، بقدر ما هو طريق لمساندة الحاكم ، وتكوين رابطة له : في بسط نفوذه ، وتفرد بالسلطة .

والمجتمعات الماركسية اللينينية في شرق أوروبا - وقد مرت بها سنون تزيد على ربع قرن ، في تجربة الاشتراكية البلشفية - تزداد شكواها سنة بعد أخرى من نقص الإنتاج الصناعي .. والزراعي ، كما تشكو : من الإهمال ، ورداءة الإنتاج ، الأمر الذي يعود إلى الملكية العامة ، وما تدعو إليه من تواكل ، وعدم الشعور بالمسئولية . ويوم أن يضعف الستار الحديدي يوماً من الأيام - بسبب من الأسباب - كما حصل في تشيكوسلوفاكيا في سنة ١٩٦٨ ، وكما حصل في إضراب عمال المرائي على بحر البلطيق في بولندا سنة ١٩٧٠ .. تظهر هذه الظاهرة الخطيرة الملازمة للقطاع العام : وهي ظاهرة الإهمال ، والاستغلال ، وسوء الإدارة ، ورداءة الإنتاج ، وقلته .

و « التقدمية » التي تروجها الماركسية اللينينية ليست تقدماً في التطبيق الصناعي ولا في البحث العلمي . وإنما هي دعوة إلى التحلل من تراث الماضي وتقاليدته في المجتمع . وبالأخص الدين حتى يصبح المجتمع أهلاً لتبعية موسكو أو بكين ، والاتفاق الذي أبرم بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧١ - كنسوية للحرب العالمية الثانية - ينص صراحة على : التزام ألمانيا الغربية .. بمباشرة تطوير الصناعة في الاتحاد السوفيتي ، ويرفعها إلى مستوى الدول الغربية . وهو التزام يدل على مدى التخلف في الصناعة الروسية ، رغم ادعاء التقدمية .. والدعوة إليها .

فتقدمة الاشتراكية البلشفية في أى مجتمع يأخذ بها .. بعدة عن التقدم
الصناعى والعلمى ، وإن كان لا يمل هذا المجتمع تكرار : التقدمية . .
والدعوة إلى التصنيع ؟

والمجتمع المصرى يأخذ بنظام القطاع العام منذ مايو سنة ١٩٦٢ وما يبدو
من حوادث هذا لقطاع وأحداثه بين الحين والحين فى الصحف المصرية
يدل على أخطائه الجسيمة فى تخلف الاقتصاد القومى . كما .. ونوعاً ، بسبب
ما يقع فيه من إهمال .. وتواكل .. واستغلال .. وسوء إدارة . ومع هذه
الأخطاء وشناعتها، نسمع من وقت لآخر ، صوتاً فى مصر يردد : المزيد من
الاشتراكية ، تقريباً لهذه الجهة أو لتلك ، ونفاقاً لهذا النظام أو لذاك .
وفى تقرير لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب الذى نشر فى صحيفة الأهرام
على الصفحة الثالثة - فى ١٩/٤/١٩٧٢ عن موضوع الحراسة .. تبرز هذه
الظاهرة الملازمة للملكية العامة : فى أى وقت وفى أى عهد .. وفى أى
مكان : وهى ظاهرة الاستغلال - وسوء الإدارة - والإهمال - وخفض
مستوى الإنتاج . والأملاك التى تحولت إلى ملكية عامة لا يؤثر فى ملاحقة
هذه الظاهرة لها : إنها تحولت عن طريق الحراسة .. أو التأميم .. أو الإصلاح
الزراعى . لأن إدارتها أصبحت إدارة رسمية حكومية ، أو شبه حكومية .
أى أنه أبعد عنها : المالك الخاص .. والنشاط الفردى فى استثمارها .

فقد استهل الصحفي المقدم لهذا التقرير تقديمه بقوله : « وكان الذين
شهدوا الجلسة خليطاً غريباً من الناس : بينهم الشيخ الطاعن فى السن ،
والمشلول بسبب فرض الحراسة عليه .. والفتيات والأمهات اللائى أصابهن
الضرر .. والعوز ، خلال السنوات الماضية (أى سنوات الحراسة) » .
وبالطبع قد أصاب الضرر والعوز أيضاً : معظم الذين ألحقت أملاكهم
بأملاك الدولة ، سواء عن طريق قانون الإصلاح الزراعى أو القوانين
للاشتراكية .

ثم تنقل الصحيفة عن رئيس مجلس الشعب قوله فى اللجنة : إن الرئيس

السادات يولى هذا الموضوع أهمية بالغة . ونحن ندرك إدراكاً كاملاً : أن كثيراً من المواطنين الأبرياء قد أصابهم كوارث لمسناها بأنفسنا، وشاهدناها بعيوننا » .

ثم تنقل كذلك عن لسان رئيس هيئة الإصلاح الزراعى - وهو عضو باللجنة - قوله : « إنه عاش أربع سنوات ، وبابه مفتوح لسماع الآلام ومشاهدة الكوارث ، وأنه يألم لمئات الأشخاص الذين وضعوا تحت الحراسة . والإصلاح الزراعى عندما استولى على مليون فدان استولى عليها بالحق والقانون ؟ . وقال : إنه فى المؤتمرات الدولية لم يكن هو يجرؤ : أن يذكر أراضي الحراسة ، على أساس : أنها تابعة للإصلاح الزراعى ، لأن مجرد ذكرها يهدد القرارات الاشتراكية .. وقوانين الإصلاح الزراعى . وقال : عندى من النماذج للذين خضعوا للحراسة ما يشيب له الولدان .. وأعترف : أن الأراضي التى خضعت للحراسة لم تلق العناية ، مما أدى إلى تدهورها » .

وهذا الكلام المنقول يشير إلى مظالم فى تطبيق الحراسة . وهذا أمر له شأنه الخاص . ولكن يهمنى أن يشير إلى الإهمال فى إدارة الأملاك ، كما يصرح .. رئيس هيئة الإصلاح الزراعى . وهذا الإهمال الذى يشير إليه لم يكن يريد أن يذكره فى المؤتمرات الدولية .. خشية : أن ذكره يهدد القرارات الاشتراكية وقوانين الإصلاح الزراعى .. أى خشية أن تبرزدعوة صريحة وواضحة إلى إلغاء القطاع العام وملكية الدولة ، وذلك بسبب الإهمال وسوء الإدارة .

والسؤال هو الآن : أى فارق بين أملاك تنزع من أصحابها لتبشر الدولة إدارتها .. وأملاك أخرى تنزع من أصحابها كذلك وتملك للدولة لتبشر إدارتها ؟ إن الدولة فى الحالى هى التى تبشر الإدارة . فإن كان هناك إهمال فى أملاك الحراسة .. فهناك حتماً إهمال كذلك فى أملاك الإصلاح الزراعى ، والممتلكات المؤممة .. بل ربما أصحاب الحراسة يقيمون من أنفسهم رقباء غير مباشرين على الإنتاج فى أملاكهم . وفى حال انخفاض

الإنتاج أو رداءة نوعه .. يتحدثون عنه في مجالسهم ، إن لم يستطيعوا تبليغه إلى الرسميين . وفي الحديث عنه في مجالسهم ما يجعل الإدارة الحكومية يقظة للمساوىء التي تظهر ، فتحاول تلافيها .

وقد جاء في تقرير اللجنة في البند الثاني قولها :

« ثانياً : حسابات الحراسة : وقرى اللجنة أنه قد حدثت أضرار بالأموال والممتلكات ، ولكن في حق الوطن ، حيث اتسم الإنتاج بالنسبة لهذه الأموال بالانخفاض الشديد ، كما اتسمت الإدارة بالإهمال ، والانحراف في بعض الأحيان . وتركز الشكاوى في هذا الصدد حول النقاط الآتية :

- ١ - تقدير الأموال .
- ٢ - أثمان العقارات والممتلكات المباعة بواسطة الحراسة .
- ٣ - أسلوب البيع .
- ٤ - الإهمال في مواجهة الضرائب ، مما رتب على الأموال ديوناً ضخمة استغرقت معظم الثروات .
- ٥ - إدارة الإصلاح الزراعى .
- ٦ - المحاسبة مع بنك التسليف .
- ٧ - المحاسبة مع شركات التأمين .
- ٨ - أسعار الأسهم .
- ٩ - تحقيق الديون وتحويلها .
- ١٠ - إدارة الحوادث وإهمالها .
- ١١ - إدارة المصانع وانخفاض إنتاجها .

وما ركزت عليه اللجنة هنا من عيوب في هذه النقاط الإحدى عشرة ، يوضح بدون أدنى ريب : الإهمال ، والاستغلال ، وسوء الإدارة ، وبالتالي يوضح : قلة الإنتاج ورداءته ، ويصور على الجملة مساوىء : « القطاع العام » وإلغاء الملكية الخاصة ونقلها للدولة .

ثم تذكر الصحيفة أمثلة جزئية لهذه المساوىء . فتذكر في مجال الزراعة :
« أن أحد المواطنين فرضت عليه الحراسة وضمّت أرضه إلى الإصلاح الزراعى .
فكان يملك ثلاثة وعشرين فداناً مزروعة عنباً ، وكان إيرادها تحت إشراف
الملكية الخاصة : ألفين وخمسمائة جنيه في السنة ، فلما ضمت إلى الإصلاح
حوسب عليها صاحبها في ست سنوات : مصاريفها ثلاثة عشر ألفاً ، وإيرادها
تسعة آلاف ، بخسارة قدرها : أربعة آلاف جنيه في المدة ذاتها » .

وتذكر مثلاً في مجال الصناعة : « أحد الأفراد كان يملك مصنع تقطير ،
وربحه السنوى : إثنان وأربعون في المائة . فضم إلى مصنع من مصانع القطاع
العام ربحه السنوى : خمسة في المائة . ثم تحول إنتاج المصنع — بعد ضمه
للقطاع العام — إلى إنتاج ردىء مما ترتب عليه : أن روسيا كانت قد تعاقدت
معه بسبب حسن إنتاجه ودقة مواعيده . . ردت ما تعاقدت عليه بعد أن
ساء إنتاجه تحت إشراف القطاع العام . وكانت قيمة العقد مليوناً ونصف
المليون من الجنيهات . ولم يزل هذا الإنتاج الردىء حتى الآن (١٩/٤/١٩٧٢) .
موجوداً بجمرك الإسكندرية تدفع عليه يومياً رسوم جمركية تقدر بتسعين جنيهاً » .

ويلاحظ أن الاتحاد السوفييتى — هو زعيم الكتلة الاشتراكية البلشفية —
في عقودة في المعاملات التجارية مع مصر . . يؤثر القطاع الخاص فيها . .
دون القطاع العام . وذلك بسبب الفرق الواضح . في دقة المواعيد ، وجودة
الإنتاج ، والموافقة للمواصفات في جانب الملكية الخاصة .

إذن — باعتراف دولة مصر الاشتراكية — فيه إهمال من ملكية الدولة . .
وفيها استغلال . . وفيها انحرافات . . وفيها رداة إنتاج . . وقلة إنتاج . .
أى أن الاقتصاد القومى في النظام الاشتراكى واقع تحت تأثير عوامل من
شأنها : ألا تجعل منه مورداً سليماً يسهم في مستوى المعيشة — مع تزايد
السكان — بالاحتفاظ به ، إن لم يسهم في رفعه .

والدعوة إلى تنظيم النسل — كحل لتزايد السكان — يجب إذن : أن

تسبقها إعادة النظر في نظام القطاع العام في الملكية . وقد كان هذا النظام قد حل بديلاً عن النظام الرأسمالي ، عندما بدأ : أن هذا النظام الأخير مدعاة إلى الاستغلال والاحتكار ، والإثراء الفاحش من جهة .. والفقر المدقع من جهة أخرى . فإذا ما تبين الآن ضعف النظام الاشتراكي البلشفي في الاقتصاد ، فالبدل عنه الآن هو الأخذ بنظرة الإسلام في الملكية . وهي النظرة التي بين الرأسمالية .. والاشتراكية البلشفية .. هي النظرة إلى المال . على أن ملكيته خاصة ، ومنفعته عامة . فليست هناك في الإسلام حدود للملكية الخاصة ، ولكن حق الضعفاء والمحرومين فيها : واجب الأداء منها ، طوعاً أو كرهاً .

وتطبيق النظام الاشتراكي البلشفي في مصر عام ١٩٦٢ لم تكن دوافعه كلها : المصلحة العامة ، كما ادعى في ذلك الوقت ، لأن أملاك مصلحة الأملاك الأميرية — وهي بقية باقية من الملكية العامة — وكذا أملاك الأوقاف الخيرية ، وهي ملكية عامة كذلك . . كانت أمثلة قائمة وواضحة للمستوى المنخفض من الإنتاج الزراعي على مستوى الدولة كلها . إذ إدارة الأملاك هنا .. أو هناك : إدارة حكومية .. أو شبه حكومية . والنظرة القريبة للمصلحة العامة كانت تستوجب أن تحول بدون الأخذ بالاشتراكية الماركسية اللينينية في الاقتصاد القومي قبل أن تصبح الأجهزة الرسمية ، وقبل أن يصبح القائمون على أمرها من أصحاب الاستعداد الجماعي الذين يؤمنون بحق غيرهم معهم في الحياة مع إيمانهم بحق أنفسهم فيها .. أي قبل أن يصبحوا أصحاب ضمير إنساني مؤسس على خشية الله والإيمان به . فالميل الجماعي في الإنسان لا يوجد بقانون أو بعدة قوانين ولا يوجد بالإرهاب ، وبالسلطة : وإنما نشأته ترتبط بالتوجيه في التربية . والتربية — لكي تثمر — يجب أن تستمر جيلاً ، أو جيلين .

والثغرات الموجودة في القطاع العام تجعل الأرقام التي تعطى لمستويات المعيشة في المجتمع الاشتراكي البلشفي في مواجهة تزايد السكان . . أرقاماً

مشكوكاً فيها . وبالتالي تفوت الفرصة على مواجهة مشكلة السكان، مواجهة علمية واقعية .

وهناك عامل آخر يمكن أن تواجه به هذه المشكلة ، ويسهم في حلها إسهاماً كبيراً . وهو عامل الهجرة من المجتمع المكتظ بالسكان إلى مجتمع مجاور - مجاورة قريبة أو بعيدة - أخف ازدحاماً وأكثر موارد في الدخل القوي . ولكن فاعلية هذا العامل لا تتم بين المجتمعات الإسلامية إلا إذا أبعاد عنصر الإرهاب والتخويف ، تحت ما يسمى : بالثورة التقدمية ، وهي الثورة البلشفية التي ترددها بعض هذه المجتمعات . فقيام هذه الثورات في بعض المجتمعات الإسلامية .. أوجد القطيعة أو شبه القطيعة - في علاقات المجتمعات بعضها مع بعض . وعلى الأقل - إن لم يكن أوجد القطيعة - فقد أوجد الحذر واليقظة بالنسبة للقادمين من المجتمعات الثورية . وأصبحت الهجرة من المجتمعات الثورية تكاد تكون معطلة . كما أصبح استقدام العناصر الفنية منها أمراً غير مرغوب فيه . فإذا أعيد النظر في النظام الاشتراكي البلشفي وأشر عليه بالإلغاء .. كان ذلك صمام أمان في علاقات المجتمعات الإسلامية . وعندئذ يصبح عامل الهجرة ذا أثر إيجابي .

والحديث هنا عن عامل الهجرة ، هو : عن الهجرة من المجتمعات المكتظة - كالمجتمع المصري بين المجتمعات العربية - إلى المجتمعات غير الثورية فيها . إذ الهجرة من مجتمع ثوري إلى آخر ثوري من بين هذه المجتمعات .. قليلة الجدوى في الإسهام في حل مشكلة السكان . لأن النظام الاشتراكي البلشفي الذي أخذت به هذه المجتمعات الثورية زادها فقراً وتخلفاً ، حتى ولو كانت قليلة السكان كالمجتمع السوري في حاضره الثوري الآن .

وهناك عنصر آخر لا بد أن يتوفر أيضاً في الهجرة كعامل له فاعليته في حل مشكلة تزايد السكان ، وهو : حسن التفاهم - بعد إزالة أسباب التهديد والإرهاب - بين المجتمعات المزدحمة بالسكان وفقر مواردها .. والأخرى التي يقل عدد سكانها مع ثراء مواردها . وهذا العنصر - وهو حسن التفاهم -

يجب أن يقوم على أساس من الأخوة الإسلامية ، وليس على أى أساس من الأيديولوجيات المستوردة . فهذه الأيديولوجيات دفع بها المستعمر إلى داخل المجتمعات الإسلامية وحرك بها أعوانه وأتباعه فى الداخل — كى يصرف المسلمين فى سياستهم الخارجية والداخلية عن « التجمع » على أساس إسلامى ، حتى يظلوا مفرقين ومقسمين على تبعيات أجنبية .

فإذا تحقق شعار : «المسلم أخ المسلم » فى السياسة الخارجية للمجتمعات الإسلامية .. لم يكن هناك خوف ولا تهديد من قسوم مسلم : من بلد إسلامى إلى بلد إسلامى آخر ليعلم .. أو ليعمل فيه .. أو ليجوب فيه .. وكانت حاجة كل مجتمع من الفنيين ، والحرفيين ، والمهنيين تغطى من مجتمع مجاور أو مجتمع آخر مسلم تتوفر فيه هذه الحاجة . وقد ربط الإسلام فى تاريخه : فى الأمة الإسلامية كلها من المحيط إلى المحيط : بين أفرادها ، عن طريق المصاهرة .. أو طريق التلمذة والقراءة .. أو طريق الرحلات والتنقلات .. ولم يكن فى عهود هذا الترابط شبح من خوف أو إرهاب ، عندما يقبل المسلم على المسلم . وكان الإيمان — ولم تكن انثغة ، ولم تكن العنصرية ، ولم تكن الطائفية والمذهبية — هو سر هذا الترابط ومبعث الإخاء والمودة جميعاً . وكان مفتاح الأمان هو : السلام عليكم .

وحسن التفاهم فى العلاقات الخارجية بين المجتمعات الإسلامية إذا قام على أساس إسلامى .. فإنه يجب أن تنحى من طريقه كل مؤسسة — كجامعة الدول العربية — تقيم أواصر العلاقات الخارجية بين هذه المجتمعات على أساس غير واقعى وغير قائم بالفعل . فالترابط العربى هو الترابط الإسلامى فى حقيقته . فالتاريخ لم يصنع ترابطاً بين العرب إلا على أساس من الإيمان بالله وحده وكان العرب قبله : قبائل مفرقة ، ومتخاصمة ، ومتقاتلة : « واعنصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » (وهذا خطاب للعرب بعد إيمانهم) واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها » (١) . . فدعوة العروبة

والقومية العربية من غير إسلام .. هى تزييف للتاريخ من جانب ، وإحياء
لعامل لا جوهر له فى التآلف والترابط من جانب آخر .

والعروبة — والقومية العربية — طعم ألقى به المستعمر بين المسلمين فى
المنطقة العربية من مناطق الأمة الإسلامية . . ليضع : فاصلا بين هؤلاء
المسلمين فى المنطقة العربية.. والمسلمين فى مناطق أخرى من العالم الإسلامى .
وإيصر فى نظر العرب عن الإسلام كأداة اتصال وتجميع فيما بينهم : وأوحى
بمؤسسة — كجامعة الدول العربية — لتؤكد صرف العرب المسلمين عن إسلامهم
وتركز نشاطهم فى اسم — هو العروبة أو القومية العربية — لا مسمى له .

وبفعل العلمانية الغربية قوى فى نظر المسلمين فى المنطقة العربية بعد
الإسلام عن العلاقات السياسية والخارجية ، وأصبح : « اللا إسلام » هو
البديل عنه فى الترابط والتجمع . وهذا « اللا إسلام » أعطى الفرصة للأقليات
غير الإسلامية أو الناشئة عن الإسلام.. للتحرك والاستيلاء على القيادة الفكرية
والتوجيه فى المنطقة العربية فى العالم الإسلامى . وأصبح الزعماء الفكريون
الثوريون وخلافهم من عناصر هذه الأقليات .

والمسلمون فى المنطقة العربية — أو فى مناطق أخرى من العالم الإسلامى
— أصبحوا يتأى بلا قادة .. أو أصبحوا دى يحركهم غيرهم . وعلا رنين
الشعارات المستوردة لتسخر من الإسلام . وكلما ازدادت السخرية من الإسلام
كلما تمكنت عناصر الأقلية من التيادة ، وكلما زاد يتم المسلمين وضعفهم .
إن الحل لمشكلة نمو السكان يكمن :

أولا : فى إلغاء النظام الاشتراكى البلشئى فى المجتمعات الإسلامية ،
وإحلال النظام الإسلامى بديلا عنه . وبذلك يصبح الاقتصاد القومى
من أمراض :

الإهمال .. والانحراف .. وسوء الإدارة .. وقلة الإنتاج ورداءته .. وبذلك أيضاً يقضى على مصدر التهديد والإرهاب فى العلاقات الخارجية بين مجتمع ومجتمع :

ثانياً : فى تمكين حسن التفاهم القائم على أساس من الإيمان بالإسلام وحده وفى العلاقات الخارجية ، وإبعاد كل أيديولوجية دفع بها المستعمر من الخارج وكل منظمة تعوق أو تحدد من نمو حسن التفاهم بين المسلمين فى أية منطقة من المناطق فى العالم الإسلامى .

ثالثاً : فى تنظيم النسل . إن دعت إليه بعد ذلك ضرورة اجتماعية أو اقتصادية .
